

محضر اجتماع لجنة المراجعة
لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
المنعقد بتاريخ 2022/6/15

انه فى يوم الاربعاء الموافق 2022/6/15 فى تمام الساعة الثالثة مساءً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / رفيق ريموند المدير المالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

- 1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2022/4/20
- 2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
- 3- القوائم المالية للشركة فى 2022/3/31

هذا وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2022/4/20

عرض الدكتور عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق 2022/4/20 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى:

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2022/4/20

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علماً بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- لم تاخذ الشركة بتوصياتنا السابقة والمتكررة في شان تخفيض التسهيلات الائتمانية و القروض المتوسطة و طويلة الاجل لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة وقد زادت القروض المتوسطة و طويلة الاجل خلال الربع الاول من عام 2022 بنحو 79 مليون جنيهه حيث كان رصيدها في 2021/12/31 نحو 570.475 مليون جنيهه وبلغ رصيدها في 2022/3/31 نحو 649.350 مليون جنيهه كما زادت التسهيلات الائتمانية ايضا خلال الربع الاول من عام 2022 بنحو 120 مليون جنيهه حيث كان رصيدها في 2021/12/31 نحو 491.549 مليون جنيهه وبلغ رصيدها في 2022/3/31 نحو 611.359 مليون جنيهه اي ان الزيادة في القروض و التسهيلات الائتمانية خلال الربع الاول من عام 2022 بلغت نحو 199 مليون جنيهه وهي زيادة كبيرة بلا شك بلغت اعباء التمويل عنها خلال الربع الاول من عام 2022 نحو 8 مليون جنيهه وقد استخدمت القروض في تمويل المباني و الانشاءات والتجهيزات و الالات والمعدات و الابحاث علي المستحضرات الجديدة

ثالثا: القوائم المالية للشركة في 2022/3/31

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة في 2022/3/31 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلي

- 1- حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها نحو 550.3 مليون جنية خلال الربع الاول من عام 2022 بزيادة قدرها نحو 23.5 مليون جنية عن مبيعات نفس الفترة من عام 2021 والبالغ قدرها نحو 526.8 مليون جنيهه و بنسبة زيادة قدرها 4.4 % وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة
- 2- بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 65.8 % خلال الربع الاول من عام 2022 بينما كانت نسبتها 68.2% خلال نفس الفترة من عام 2021 اي بفارق 2.4 % وهذا امر جيد
- 3- حققت الشركة صافي ربح بلغ قدره نحو 75.1 مليون جنيهه خلال الربع الاول من عام 2022 بزياده قدرها نحو 17.2 مليون جنيهه عن صافي الربح المحقق خلال نفس

الفترة من عام 2021 والبالغ قدره نحو 57.9 مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها 29.7% وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة وترجع تلك الزيادة بصفة اساسية الي ما يلي :

- زيادة في قيمة المبيعات بنحو 23.5 مليون جنية وانخفاض في نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات بنسبة 2.4 % مما ادي الي ان مجمل الربح قد بلغ نحو 188.3 مليون جنية في 2022/3/31 مقابل نحو 167.2 مليون جنية عن مجمل الربح المحقق في 2021/3/31 ويمثل انخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات وحدها نحو 13.2 مليون جنية
- زيادة في المصروفات البيعية و التسويقية نحو 4.1 مليون جنية
- زيادة في المصروفات الادارية و العمومية نحو 1.9 مليون جنية
- زيادة في الايرادات التمويلية بنحو 1 مليون جنية
- نقص في المصروفات التمويلية بنحو 2.8 مليون جنية
- خسائر فروق تقييم عمله بنحو 9.3 مليون جنية
- مخصصات مكونة بنحو 1.5 مليون جنية
- انخفاض في ضريبة الدخل بنحو 2.4 مليون جنية

4- تنفيذًا لسياسة التوسعات التي تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال الربع الاول من عام 2022 نحو 131.2 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 645.3 مليون جنية يخضم المحول الي الاصول غير الملموسة نحو 4 مليون جنية والمحول الي الاصول الثابتة نحو 307 الف جنية والمحول الي المصروفات نحو 504 الف جنية ليصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2022/3/31 نحو 771.7 مليون جنية منها نحو 668.2 مليون جنية لمشروع المصنع الجديد والانتاج الحيوي ونحو 60.7 مليون جنية مشروع المبني الاداري بالقاهرة ونحو 11.1 مليون جنية مشروع المخازن الجديدة ونحو 12.9 مليون جنية مشروع التعبئة و التغليف

5- بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض في 2022/3/31 نحو 357.8 مليون جنية مقابل نحو 360.1 مليون جنية في 2020/12/31 معني ذلك ان الشركة حصلت قيمة مبيعاتها بالكامل خلال الربع الاول من عام 2022 والبالغ قيمتها نحو 550.3 مليون جنية بالاضافة الي تحصيل نحو 2.3 مليون جنية من رصيد المديونية التي لدي العملاء وهذا امر جيد للغاية ولازالت اللجنة توصي بتنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق ذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تاتر بالتالي علي السيولة

النقدية لدى الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة

6- لازالت الشركة تحتفظ بقدر كبير من العملات الاجنبية ضمن ارصدها النقدية و التي بلغت نحو 395.2 مليون جنية في 2022/3/31 منها عملات اجنبية بما يعادل نحو 272.9 مليون جنية وقد بلغت خسائر فروق تقييم العملة في 2022/3/31 نحو 9.3 مليون جنية الا ان اسعار العملات الاجنبية ارتفعت امام الجنيه المصري في شهر ابريل من العام الجاري 2022 مما يعوض خسائر فروق تقييم العملة التي حدثت في 2022/3/31 لكن ارتفاع قيمة العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصري سوف يكون له اثار سلبية علي تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة الا اذا تم رفع اسعار بيع الانتاج بما يعوض فروق ارتفاع اسعار العملات الاجنبية حيث ان الشركة تعتمد بقدر كبير علي استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج ولازالت لجنة المراجعة توصي بان يكون رصيد النقدية من العملات الاجنبية المحتفظ بها في حدود ما يعادل 100 مليون جنية حيث ان سياسة البنك المركزي تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد كما ان تخفيض رصيد النقدية المحتفظ بها يؤدي الي تخفيض اعباء التمويل بلا شك مما يحسن من ربحية الشركة

7- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية و القروض متوسطة و طويلة الاجل نحو 1261 مليون جنية في 2022/3/31 بزيادة قدرها نحو 199 مليون جنية عن رصيدها في 2021/12/31 والبالغ قدره 1062 مليون جنية حيث بلغت الزيادة في التسهيلات الائتمانية نحو 120 مليون جنية و الزيادة في القروض متوسطة و طويلة الاجل بنحو 79 مليون جنية كما اشرنا الي ذلك في البند ثانيا من هذا التقرير

وقد بلغت اعباء التمويل التي تحملتها الشركة خلال الربع الاول من عام 2022 نحو 8 مليون جنية ولازالت لجنة المراجعة توصي بتخفيض التسهيلات الائتمانية و القروض الي اقل حد ممكن لتخفيض اعباء التمويل مما يؤدي الي تحسين ربحية الشركة ويمكن تحقيق ذلك من تخفيض رصيد النقدية المحتفظ بها و تحصيل جانب كبير من المديونية المستحقة لدي العملاء و كذا تخفيض رصيد المخزون من المواد الخام و مواد التعبئة و التغليف الي الحد الامثل الذي يمثل احتياجات ثلاثة اشهر وهذا ما نامله من ادارة الشؤون المالية و الادارات المرتبطة بها

8- بمتابعة ارصدة المخزون في 2022/3/31 تبين ما يلي:

- بلغ رصيد المخزون من المواد الخام ما قيمته نحو 221.4 مليون جنيه تمثل احتياجات 3.4 شهر وهي في حدود الحد الامثل والبالغ احتياجات ثلاثة اشهر وهذا امر جيد

- بلغ رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف ما قيمته نحو 108.3 مليون جنيه يمثل احتياجات 7.2 شهر بزيادة قدرها 4.2 شهر عن الحد الامثل والبالغ ثلاثة اشهر اي ان الزيادة في رصيد مخزون مواد التعبئة والتغليف عن الحد الامثل تبلغ قيمته نحو 63 مليون جنيه ولو خفض هذا المخزون بهذا القدر سوف يؤدي الي تخفيض التسهيلات الائتمانية و بالتالي تخفيض اعباء التمويل و تحسين ربحية الشركة

- بلغ رصيد المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في 2022/3/31 ما قيمته نحو 179.8 مليون جنيه (153.7 مليون جنية قيمة انتاج تام و 26.1 مليون جنيه قيمة انتاج تحت التشغيل) وهذا الرصيد من قيمة الانتاج التام وتحت التشغيل يمثل 1.5 شهر من تكلفة المبيعات وهو في حدود الحد الامثل والذي يقدر 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

وبالتالي فان رصيد المخزون من المواد الخام و الانتاج التام وتحت التشغيل في حدود الحد الامثل وهذا امر جيد يبقي فقط رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف الذي يجب مراجعته وضبطه ليكون في حدود احتياجات ثلاثة اشهر

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة في 2022/3/31 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

- 1- عرض القوائم المالية للشركة فى 2022/3/31 على مجلس الادارة للاعتماد
- 2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة
- 3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
- 4- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
- 5- يجب ان لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام و مواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر وان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل فى حدود شهر ونصف فقط من تكلفة المبيعات وان لا يزيد رصيد النقدية عن 100 مليون جنيه او ما يعادلها من العملات الاجنبية
- 6- فصل ارباح الفترة عن الارباح المرحلة كل فى بند مستقل
- 7- فصل المصروفات التمويلية عن الاضمحلال فى قيمة العملاء كل فى بند مستقل

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

عمرو الشبراويشى

رئيس اللجنة

البيير سامى

مقرر اللجنة